ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547
مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات
مجلد: 02 عدد: 14 السداسي الأول 2020

التمكين السياسي للمرأة العربية كآلية لتكريس الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد الإداري

براهمي عبدالرزاق[1] ، بلعباس سارة [2]
[1] للباحث الأول: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، abdoubrahmi77@outlook.fr
[2] الباحث الثاني: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، sarrabel93@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/05/29 تاريخ القبول: 2020/04/30 تاريخ النشر: 2020/07/05

الملخص :

أضحت مشاركة المرأة في عملية صنع القرار قضية ملحة، وحظيت باهتمام كبير على الصعيدين الدولي والوطني، ويرجع هذا الاهتمام المتزايد، إلى تنامي الوعي السياسي وانتشار ثقافة المواطنة والحقوق والحريات العامة، وكنوع من الإصلاحات السياسية العميقة سعت مختلف الدول على تعزيز تواجد المرأة في مواقع صنع القرار السياسي، وذلك من خلال تمكينها من المشاركة السياسية ومن بين الخطوات التي اتخذتها هذه الدول لدعم المكانة السياسية للمرأة، هو تخصيص مقاعد لها في البرلمانات من خلال ما يعرف بنظام الكوتا أو التمييز الإيجابي. وباعتبار ظاهرة الفساد الإداري إحدى الآفات المستعصية التي تهدد المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة والتي تأثر سلبا على برامج التنمية المسطرة من قبل الحكومة فلابد من إبراز الدور الهام للمرأة المتواجدة في مراكز اتخاذ القرار في التصدي له.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي للمرأة، النوع الاجتماعي، الكوتا، المناصفة، المشاركة السياسية، المساواة، الفساد الإداري، الإصلاح السياسي.

Abstract:

Women's participation in decision-making has become a pressing issue and has received great attention at the international and national levels. This growing interest, To the growing political awareness and the spread of the culture of citizenship, rights and public freedoms, and as a kind of deep political reforms sought to strengthen the presence of women in political decision-making positions by enabling them to participate politically. Among the steps taken by these countries to support the political status of women is The allocation of seats in parliaments through the so-called quota system or affirmative action, , And considering the phenomenon of administrative corruption as one of the intractable pests that threaten the societies, whether advanced or backward, which negatively affected the development programs established by the government, it is necessary to highlight the important role of women in decision-making centers to address it.

keywords: Women's political empowerment, gender, quotas, equality, political participation, equality, administrative corruption, political reform.

مقدمة

منذ ستينيات القرن الماضي بدأ المجتمع الدولي يدرك أن ظاهرة التمييز ضد المرأة العقبات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم النامي ، ولقد شهدت العقود الأخيرة تقدما ملحوظا في المشاركة السياسية للمرأة، وتزايدت الاهتمام بقضايا المرأة وبتواجدها في منظمات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية ولذلك بهدف تغيير النظرة السلبية للمجتمع العربي اتجاه المرأة، ولقد تأثرت مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصورة مختلفة وذلك راجع إلى التطورات الراهنة الدائرة في المنطقة العربية والتي لعبت فيها المرأة دورا حاسما، وكنوع من الإصلاحات السياسية المختلفة وضعت بعض الدول العربية وخاصة الدول التي شهدت ثورات عربية دساتير جديدة تضمن المساواة بين الجنسين، بينما شهدت دول أخرى تراجعا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بما في ذلك استبعاد المرأة من عملية صنع القرار السياسي، ومع ذلك فإننا نلاحظ صحوة في النشاط السياسي وخاصة فيما يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة في هذه البلدان ودعم دورها السياسي في صنع القرار السياسي واتخاذه وكذلك تولي مختلف المسؤوليات القيادية والوظائف العليا، وذلك من خلال تعزيز تواجدها في المجالس المنتخبة من خلال اعتماد نظام الكوطا كآلية لترقية المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبها منظمات المجتمع المدني في تمكين السياسي للمرأة والقضاء على كافة مظاهر الفساد الإداري بحيث أن جهودها ترتكز على تعزيز الحكم الرشيد ولعب دور رئيسي في دفع عجلة التحول الديمقراطي المستمر، كما أن مشاركة المرأة ستعزز من التنمية السياسية وسيقلل من حالة الفراغ السياسي الذي تعرفها المرأة عبر تهميشها وعدم الاهتمام بقضاياها، وباعتبار ظاهرة الفساد الإداري إحدى الآفات التي تهدد المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة والتي تأثر سلبا على برامج التنمية المسطرة من قبل الحكومة فلابد من إبراز دور المرأة المتواجدة في مراكز اتخاذ القرار بالتصدي للفساد الإداري الذي زادت معدلاته في الآونة الأخيرة ولقد أبرزت معظم الدراسات بأن زيادة نسبة المرأة في مواقع صنع القرار والمراكز القيادية تؤدي إلى انخفاض معدل الفساد وتراجع مقدار الرشوة والمحسوبيات كما يساهم ذلك في ترسيخ قيم النزاهة وتشكيل منظومة إستراتيجية لمكافحة الفساد فالنساء المسؤولات يعرفن حقوقهن وواجباتهن وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها وكذلك الإبلاغ عن حالات الفساد.

بناء على كل ما تقدم يمكن حصر البحث في هذه الدراسة في طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التمكين السياسي للمرأة العربية في ظل الإصلاحات السياسية الراهنة؟ وكيف ساهم هذا الأخير في تعزيز تواجد المرأة في مراكز صنع القرار وتولي المسؤوليات السياسية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا دراستنا إلى محورين أساسيين: المحور الأول: الإطار العام للفساد الإداري المحور الثاني: التمكين السياسي للمرأة العربية

المحور 1: الإطار العام للفساد الإداري

إن دراسة الفساد الإداري باعتباره ظاهرة أزلية رافقت البشرية منذ عصور، وكونية حيث أنها منتشرة في كل الدول بغض النظر عن أنظمتها السياسية، ديمقراطية كانت أو دكتاتورية، وبغض النظر أيضا عن أنظمتها الاقتصادية مفتوحة كانت أو مغلقة، يتطلب منا تحديد مفهومه(أولا)، و أسبابه (ثانيا)، وإعطاء صورة تمهيدية لواقعه في الجزائر لتبيان أهمية دراستنا(ثالثا).

أولا: مفهوم الفساد الإداري

1 – مفهوم الفساد لغويا: ورد على لسان ابن منظور في كتابه لسان العرب أن "الفساد نقيض الصلاح، فسد، يفسد، يفسد، فسادا، فسودا فهو فاسد وفسد وتفاسد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح وقالوا هذه الأوامر مفسدة لكذا أي فيه فساد"[1]

ويقول الراغب الاصفهاني الفساد من الثلاثي (ف س د) وهو أصل يدل على الخروج، فالفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة[1]. ولا يختلف هذا المعنى عما جاء بمعجم أكسفورد الإنجليزي الذي ورد به أن الفساد هو انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة[2].

2– **المفهوم الاصطلاحي للفساد الإداري:** يقتضي منا تحديد المفهوم الاصطلاحي للفساد الإداري التطرق للتعريف الفقهي الخاص ببعض الكتاب (أولا)، ثم التعرض للتعريف المقترح من المنظمات والهيئات الدولية (ثانيا).

ا– **التعريف الفقهي:** لم يجمع الفقهاء على وضع تعريف موحد للفساد الإداري ، فعرف الفساد الإداري على انه "إساءة استعمال السلطة في الوظيفة العامة للكسب الخاص".

- وعرف كذلك على أنه " كل شيء يأتي من الكسب الغير المشروع والاستفادة منه دون وجه حق من عنصر القوة في المجتمع (السلطة و المال).
- كما عرف الفساد الإداري أيضا على انه "المتاجرة بالوظيفة وامتيازاتها واستغلال النفوذ لغير الأغراض القانونية الموجودة من اجلها"
- وعرف كذلك على انه "سلوك غير سوي ينطوي على قيام الأشخاص باستغلال مراكزهم و سلطاتهم ومخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة"
- وعرف الفساد الإداري على انه "تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصلحة خاصة سواء تعلقت بسلطة سياسية أم بسلطة قضائية أم إدارية أم اقتصادية، أي اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة العامة وليس وفق المصلحة العامة"[3].

ب– تعريف الفساد الإداري من منظور المنظمات والهيئات الدولية: قامت بعض المنظمات والهيئات الدولية بتعريف الفساد الإداري بينما اقتصرت بعضها على تحديد مظاهره والجرائم المتعلقة به.

ومن بين المنظمات التي عرفت الفساد نجد البنك الدولي الذي عرفه بأنه "**إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة**". وكذلك منظمة الشفافية الدولية حيث جاء على لسانها أن الفساد الإداري هو "**سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة** "[4]، واعتبر صندوق النقد الدولي أن الفساد يتمثل في علاقة الايدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين[5].

ثانيا: أسباب الفساد وآثاره

إن استفحال الفساد الإداري في جل القطاعات اليوم هو حصيلة عدة عوامل سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية أيضا، هذه العوامل ليست حكرا على دولة دون أخرى بل إنها موجود في كل الدول التي تشكو من ظاهرة الفساد عموما. على المستوى السياسي أثبتت التجارب أن الأنظمة الدكتاتورية تعد المنبع الرئيسي للفساد الإداري في كل الدول، باعتبار أنها أنظمة تقوم أساسا على احتكار السلطة واستغلالها لفائدة مصالح العائلة الحاكمة والمقربون منها مع غياب المسائلة والمحاسبة، إضافة إلى استغلال النفوذ والموارد العامة لصالح المصلحة الخاصة.

أما على المستوى القانوني فإن الأمر يرجع أساسا إلى تشتت القوانين الرامية إلى مكافحة الفساد عامة والفساد الإداري خاصة، وعدم نجاعتها في تحقيق التصدي لكل جرائم الفساد الإداري خاصة أن هذه القوانين لم تكن شاملة لكل أنواع الجرائم. أضف إلى ذلك غياب نظام قانوني مستقل، فأغلب الأنظمة القضائية في الدول التي يسودها الفساد لا تزال خاضعة لنظام الحاكم مما يجعل بعض النصوص الجزائية المجرمة للفساد غير نافذة بحق البعض. وقد ينتج عن الفساد الإداري، أيضا غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة تخدم المصالح العامة، مما يتولد عنه غياب العدالة الاجتماعية وتدهور المستوى المعيشي لبعض الفئات، وهو ما قد يجعل سلوك طريق الفساد الإداري بالنسبة لها الحل الأنسب لتجاوز هذه الفوارق الاجتماعية.

ولا يمكن أن ننسى كذلك أن ضعف التنظيم الإداري كان سببا أساسيا في انتشار الفساد الإداري، فغياب الكفاءة والنزاهة والمسؤولية لدى بعض القيادات الإدارية سواء كان في القطاع العام أو الخاص أدى إلى انتشار الفساد بين أروقة هذه الإدارات، ومن البديهي أن تكون للفساد الإداري عدة انعكاسات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة. وتأثير الفساد الإداري على الوضع الاقتصادي يبدو الأكثر وضوحا إذ أنه السبب الرئيسي في تدهور الحالة الاقتصادية من خلال استنزاف المال العام وتبديده وتراجع الاستثمارات الخارجية وعجز موارد الدولة على تحقيق التنمية، كما يساهم الفساد الإداري في انتشار الاحتكار والاقتصاد الموازي، وفي هذا الإطار اعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الفساد الاداري يشكل "عقبة في وجوه تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية متساوية"[6]. على المستوى الاجتماعي، يعتبر الفساد الإداري العامل الأساسي في انتشار الطبقية والجهويات بين أفراد الشعب الواحد، وكذلك العنف المتولد عن الإحساس بالظلم لانعدام المساواة والعدالة في توزيع الثروات الوطنية.

ولم يسلم الوضع السياسي والأمني كذلك من التأثيرات السلبية للفساد الإداري، فهذا الأخير يعد السبب الرئيس في اضمحلال الثقة بين السلطة والشعب إلى جانب تقلص الديمقراطية والشفافية في هذه الدول إن لم نقل انعدامها. وأمنيا، يغذي الفساد الإداري بطريقة غير مباشرة الإرهاب، حيث أن انتشار شبكات التهريب سواء كان تهريب أموال أو تهريب الأشخاص يسهل عمليات تسفير الشباب إلى البؤر المتوترة وتجنيدهم، وهو ما يؤثر سلبا على الوضع الأمني للدولة سواء كانت المصدرة لهؤلاء أو المستقبلة لهم[7].

ثالثا: واقع الفساد الإداري في الجزائر

إن الجزائر من الدول التي عانت ولا تزال من آفة الفساد الإداري بشكل كبير، ولو تمعنا في الواقع الجزائري ليتبين لنا نشأة وتطور هذه الظاهرة منذ استقلال البلد إلى اليوم. بدأ الفساد الإداري بالظهور في الجزائر بعد المرحلة الانتقالية التي عاشتها البلاد والتي استمرت ثلاث سنوات من 1962 إلى 1965 وتحديدا خلال مرحلة التصنيع والتي تم خلالها وضع إستراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، غير أن تطبيق هذه الإستراتيجية رافقته عدة ممارسات فاسدة، حيث حاول البعض توجيه هذه الإصلاحات نحو تحقيق مصالح خاصة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تطورت أساليب الفساد وازداد انتشارها بعد مرحلة التصنيع رغم جهود السلطة الحاكمة آنذاك للحد منها[8]. حيث تفاقم الوضع في مرحلة العشرية السوداء، حيث كانت الإصلاحات السياسية المتخذة آنذاك ونقصد بذلك التعددية السياسية، والإصلاحات الاقتصادية أي

التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، إضافة إلى الوضع الأمني الدقيق الذي تعيشه الدولة العوامل الأساسية التي ساهمت في مزيد استفحال آفة الفساد.

ورغم تجاوز هذه المرحلة، فإن ظاهرة الفساد الإداري ازدادت تغلغلا من سنة 2000 إلى اليوم، ويرجع البعض ذلك إلى المنظومة التشريعية المهترئة التي صاحبت هذه الفترة، وحسب بعض التقارير فإن السبب للأساسي هو ارتفاع إيرادات النفط خلال العشر سنوات الأخيرة. بالإضافة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية والنقص الكبير في عدد القضاة المختصين بالنظر في هذه القضايا، فمظهر الفساد خلال هذه المراحل من خلال انتشار الجرائم الاقتصادية خاصة اختلاس الأموال العمومية، كما قد وقع التنازل في فترة ما على ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص ذو نفوذ في السلطة تحولها في فترة وجيزة إلى رجال الأعمال. إلى جانب انتشار الرشوة والمحسوبية والمحاباة التي ألقت بضلالها على كل الميادين[9].

المحور الثاني: التمكين السياسي للمرأة العربية

يعد التمكين السياسي للمرأة من أهم الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الدولي والعربي و لتفصيل أكثر في الموضوع تعرضنا لمفهوم التمكين السياسي للمرأة ومؤشراته (أولا)، ثم واقع التمكين السياسي للمرأة العربية وتحدياته (ثانيا) وبعدها صور التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي (ثالثا)، الإصلاحات السياسية المكرسة من بعض الدول العربية بهدف التمكين السياسي للمرأة(رابعا).

أولا– مفهوم التمكين السياسي للمرأة ومؤشراته

سنتعرض لمفهوم التمكين السياسي للمرأة ثم إلى المؤشرات التي تدعمه.

1– مفهوم التمكين السياسي للمرأة: ظهر مفهوم تمكين المرأة في الثمانينات **(Women´s empowerment)** وأصبحت من المفاهيم الأساسية في دراسات النوع الاجتماعي، ولقد اعتبر البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية[10]، والأمم المتحدة بدورها تبنت إستراتيجية تمكين المرأة وأرجعت سبب ذلك إلى التمييز القائم ضدهن على أساس الجنس والنوع الذي أدى إلى حرمانهن من الفرص المتكافئة مع الرجل في التعليم و العمل و المجال السياسي ونظرا لتقاعس الحكومات في وقف ذلك التمييز فقد لجأت المنظمات الدولية إلى التدخل من أجل إقرار سياسية عالمية متكافئة تضمن مشاركة المرأة في تحقيق التنمية وتعمل على إزالة أثار التمييز الواقع عليهن[11].

أ. تعريف التمكين

- **التمكين لغة:** يعرف التمكين لغويا بأنه مصدر الفعل مكن وهو يعني علو المكانة، تنزيل العزيز " **قال انك اليوم لدينا مكين أمين**" (سورة يوسف الآية 54). وتدل أيضا على القدرة: ومن ذلك مكنه من الشيء أي جعل عليه سلطانا[12]. أما **اصطلاحا** فيعرف التمكين(empowerment) كذلك بأنه:" إعطاء شخص ما المزيد من التحكم في حياته أو إعطاء المنظمة القوة أو الحقوق التشريعية لفعل شيء ما". فالتمكين هو إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية بكل جوانبها الإدارية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من حيث اتخاذ القرار التخطيط، المتابعة، التنظيم، فالتمكين المستدام مدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة[13].

ويعرف التمكين على أنه:" حالة ذهنية داخلية تحتاج إلى تبني وتمثل هذه الحالة من قبل الفرد ، لكي تتوفر لديه الثقة بالنفس والقناعة بما يمتلك من قدرات"[14]، أو هو :"عملية تحقق من خلالها بعض المجموعات المقهورة السيطرة على حياتها عن طريق الانخراط في أنشطة مختلفة"[15].

- **تعريف التمكين إجرائيا** :" هو عملية تتضمن عنصر القوة والتغيير هدفها ، هدفها منح الفرص للفئات المهمشة في المجتمع من خلال إدماجها في مختلف المجلات وبناء قدراتها" [16].

ب- تعريف التمكين السياسي للمرأة ومكوناته: سنتطرق إلى تعريف التمكين السياسي للمرأة ثم مكوناته.

تعريف التمكين السياسي للمرأة: هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على جميع أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع، وفي المجال السياسي خاصة والقصد من تمكين المشاركة استبدال النظم القائمة بنظم إنسانية تسمح بمشـاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد [17]. وبهذا فالتمكين السياسي للمرأة يعني وصولها إلى مراكز صنع القرار من خلال جعلها ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لكي تكون عنصرا فعالا في عملية التغيير[18].

مكونات التمكين المرأة: يضم التمكين عدة عناصر وتتمثل فيما يلي[19]:

- **الوسائل:** الحقوق والموارد والفرص.
- **المعالجة:** تتم هذه العملية من خلال جميع مؤسسات وأفراد المجتمع من أجل تحليل المعلومات وصنع القرار المناسب.
- **النتائج:** وهي خلاصة ما تم التوصل إليه من تفاعل في المكونات السابقة وتترجم في صورة قوة أكبر للفئات المهمشة على القرارات المتعلقة بحياتهم، وتتجسد مكونات التمكين في ما يلي:

- **البشر**، يتطلب التمكين تنمية القدرات البشرية من أجل التكيف مع التقنيات الحديثة.
- **القوة**، لابد من محاولة تحقيق العدالة في توزيع مصادر القوة بين الذكور والإناث.
- **المكان**، ينبغي فهم السياق الثقافي والمؤسسات في المجتمع الذي تجرى فيه عمليات التمكين.
- **المشاركة**، من خلال إعطاء فئات معينة الحق في تخطيط وإدارة الأنشطة المختلفة.
- **الجدول الزمني**، ينبغي إدراك أن عملية التمكين لا تحدث بين عشية وضحاها ولكن الأمر يتطلب وضع جدول زمني تسير عليه خطى التمكين.

ب. مؤشرات دعم التمكين السياسي للمرأة:

توجد عدة مؤشرات تدعم التمكين السياسي للمرأة أبرزها:

1- دور الحكومات في دعم التمكين السياسي للمرأة: يقاس دور الحكومات في التمكين السياسي للمرأة من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها دعم تواجد المرأة في المناصب العامة .
- السعي إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة واحترام الحقوق الإنسانية للمرأة .
- مساندة المنظمات الغير الحكومية و المراكز البحثية المهتمة بتشجيع الدور السياسي للمرأة [20].

2- **دور الأحزاب السياسية في تفعيل الدور السياسي للمرأة:** ويكون ذلك من خلال توفير الدعم الفني للأحزاب السياسية لإدراج قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن سياساتها وأجهزتها، والدعوة إلى أن يتضمن ميثاق عمل تلك الأحزاب مبدأ المساواة بين الجنسين في الانتخابات[21].

3- **المجتمع المدني:** يساهم المجتمع المدني في تجسيد التمكين السياسي للمرأة باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي بالإضافة إلى الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية وبهذا يساهم المجتمع المدني في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة في المجتمع وإدماجهم في الحياة العامة[22]، كما يلعب المجتمع المدني دورا هاما في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساواة بين الجنسين وتوفير شروط توظيف عادلة، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتباين دور المجتمع المدني في الدول نتيجة للتقاليد والبيئات المختلفة، فعلى سبيل المثال ترتكز منظمات المجتمع المدني في لبنان وفلسطين بشكل أساسي على تقديم الخدمة العامة، أما في منطقة الخليج فان مجموعات المجتمع المدني الأساسية هي منظمات شبه حكومية، وفي الواقع فقد ساهمت هذه الأخيرة في تعزيز ودعم الإصلاحات الديمقراطية [23].

ثانيا: واقع التمكين السياسي للمرأة العربية وتحدياته

سيتم التعرض لواقع التمكين السياسي للمرأة، ثم التحديات التي تواجه المرأة في المنطقة العربية.

1- **واقع التمكين السياسي للمرأة:** لم تحصل المرأة العربية على حقوقها السياسية في وقت واحد، كما لم تشارك في انتخابات والترشح لسلطة التشريعية في فترة واحدة، ولم تمثل المرأة في المجالس التشريعية العربية التي اشتركت في عضويتها بنسبة واحـــــدة أيضا، ومرد ذلك إلى اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان العربية [24]. لقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن النساء يشغلن نسبة 5.3% من جميع المقاعد البرلمانية العربية مقابل 2.4% في شرق أسيا (دون الصين) و4.8% في إفريقيا و12،7% في جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي و9.12% في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و2.21% في الصين وشرق أسيا، وهذا يبين بشكل لا يحتمل الشك تدنيا واضحا في مشاركة المرأة العربية في المساهمة في التنمية السياسية والاجتماعية، على الرغم من أنها تشكل نصف المجتمع ولا تتنافى مشاركتها مع قيم ومبادئ المجتمع، وبهذا لابد من دعم مشاركة المرأة خاصة في المجال السياسي إذ لا يوجد أساس علمي أو أخلاقي لاستمرار تحجيم المرأة ومنعها من تقلد مناصب قيادية أو إدارية أو حرمانها من حرية التصرف والمشاركة في الرأي واتخاذ القرار ولا زالت النساء تعاني في عدد من البلدان العربية من عدم المساواة في حقوقهن الوطنية وفي الحقوق القانونية[25]، وبهذا حصلت معظم البلدان العربية على الحق في الانتخابات والتصويت والترشيح وكانت لبنان أول دولة عربية تمنح المرأة ذلك الحق عام 1952 ثم مصر عام 1956، وعمان وقطر عام 2003 ثم الكويت عام 2006، وقد عينت أول وزيرة في الوطن العربي عام 1959 في العراق وفي عام 1959 في مصر، وفي الكويت أقر مجلس الأمة في 2005 حق المرأة في التصويت والترشح في الانتخابات العامة والمحلية، وتم تعيين وزيرة لأول مرة في تاريخ الكويت عام 2005، وفي الإمارات حدث تعديل وزاري تم بموجبه تعيين المرأة في منصب وزير لأول مرة ثم ارتفع العدد إلى اثنين في التعديل اللاحق.

في السعودية فازت سيدتان بعضوية مجلس تمثيلي لصحفيين وثلاث سيدات في انتخابات مجلس إدارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وفازت سيدتان بانتخابات الغرفة التجارية برياض. وفي مصر تم تعيين إحدى عشرة سيدة في مجلس الشورى، بينما نجح عدد منهن في الانتخابات البرلمانية عام 2005، وفي لبنان تم تعيين وزيرة عام 2005 ونجحت سبع سيدات في الانتخابات البرلمانية. أما سوريا فعينت إحدى السيدات لأول مرة في القيادة القطرية للحزب الحاكم وأخرى عينت وزيرة ، وفي البحرين عينت امرأتان وزيرتين وأربع نساء أخريات عضوات في مجلس الشورى لعام 2001 وشاركت المرأة في الانتخابات البلدية البرلمانية دون أن تفوز إلا أنه تم إشراك المرأة في التصويت على سياق العمل الوطني في فبراير 2001 [26].

في الأردن تم تعيين أربع وزيرات في أبريل 2005 تم انخفاض هذا العدد إلى وزيرة واحدة في التعديل الحكومي في نوفمبر، وعلى الرغم من أن الدستور الأردني ينص على المساواة إلا أن إلا أن المرأة لم تدخل البرلمان إلا في انتخابات عام 1993 حيث نجحت سيدة واحدة بواقع 3 مرشحات من بين 534 مرشحا ، و في انتخابات 1997 لوحظ مزيد من الاهتمام في مؤسسات المجتمع المدني و الهيئات النسائية ومراكز البحث في دعم المرشحات من النساء وحملاتهن الانتخابية ،كما لوحظ اتساع نطاق الإقبال على الترشيح من جانب النساء بواقع17 مرشحة ، وفي انتخابات 2003وبعد تعديل قانون الانتخاب المؤقت وتخصيص(6)مقاعد للنساء وقد رشحت 54 امرأة أنفسهن لانتخابات2003 وقد فازت 6 منهن حسب القانون حيث يشكلن نسبة 5.5% لأعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 110 نائبا، و كان حضور المرأة على مستوى السلطة التنفيذية سابقا لتواجدها في البرلمان رغم اتسامه بالضعف، فقد شغلت أول امرأة منصبا وزاريا (وزارة التنمية الاجتماعية) عام 1979 ، ثم شغلت منصبا وزاريا (وزارة الإعلام)عام 1984 ، وفي عام 1993 تولت سيدة حقيبة وزارة الصناعة والتجارة ، وفي عام 1994 شغلت امرأتان وزاريان وبهذا نلاحظ أن هناك محدودية تواجد المرأة في المواقع القيادية الإدارية[27]

وتعد تونس إحدى الدول الرائدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حيث قامت في 2004 بتخصيص حصص انتخابية لمترشحي الأحزاب وهو الأمر الذي تطلب تضمين 20% من النساء على الأقل لكل قائمة من قوائم الحزب للانتخابات المحلية والتشريعية، وفي أبريل 2011 أصدرت تونس مرسوما يستلزم تطبيق مبدأ التكافؤ بين المرأة والرجل في قوائم الأحزاب السياسية المقدمة في انتخابات المجلس التأسيسي في يوليو 2011، وفي يناير 2014 أكد الدستور الجديد من خلال المادة 34 على أن حقوق الانتخابات والتصويت والترشح مضمونة وفقا للقانون، وتسعى الدولة إلى ضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كما أنها تلتزم بحماية تمتع المرأة بحقوقها وتضمين توفير فرص متساوية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بتحمل المسؤوليات المتنوعة في جميع المجالات، وستسعى إلى تحقيق تمثيل متساوي للمرأة والرجل في المجالس المنتخبة، كما أنها تلتزم بحماية تمتع المرأة بحقوقها وتسعى إلى دعمها وتطويرها وتضمن توفير فرص متساوية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بتحمل جميع المسؤوليات المتنوعة في جميع المجالات وتتخذ الدولة التدابير الأزمة للقضاء على العنف ضد المرأة (المادة 46).

والمغرب بدوره يعد نموذجا أخر لتقدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فق تم إصلاح قانون الانتخابات عدة مرات لرفع التمثيل ومشاركة المرأة السياسية وفي عام 2002، تم تخصيص 30 مقعد للمرأة في القائمة الوطنية للبرلمان وينص القانون التنظيمي رقم 29-11 الخاص بالأحزاب السياسية على ضرورة تخصيص نظام الحصص الانتخابية لتحسين

مشاركة المرأة والشباب وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، كما نصت المادة 29 منه على ضرورة تضمين كل حزب لجنة لضمان توفير الفرص المتساوية، ولقد شهدت انتخابات 2007 انتخاب 35 امرأة في مجلس النواب (10.77%)، هذا وقد شكلت المغرب لجنة استشارية للمساواة وتكافؤ الفرص عام 2008 وصندوق دعم لتعزيز تمثيل المرأة، إلى جانب أليات وكيانات أخرى لدعم المشاركة السياسية للمرأة، أما دستور المغرب لسنة 2011 فنص على أهمية حماية حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[28].

2 – التحديات التي تواجه المرأة في المنطقة العربية

توجد عدة تحديات تعيق التمكين السياسي للمرأة أبرزها:

أ– **التحديات السياسية**، وتضم عدة عناصر أهمها:

- **المناخ الانتخابي:** والذي يؤثر سلبا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد على المناخ السياسي، وبالتالي ويؤدي ذلك إلى نفور النساء من المشاركة في المجال السياسي.
- **ضعف الدعم الحزبي للمرأة:** معظم الأحزاب في الوطن العربي، لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام وتتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التي لا تتعدى امرأة هنا وامرأة هناك ويتضح موقف الأحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات فحسب، بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسيا فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية.
- **غياب الإطار التشريعي لصالح المرأة:** في العديد من الدول العربية هناك قوانين وتشريعات جائرة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة[29].
- **الدور الاجتماعي:** إن الدور الاجتماعي غالبا ما يرتبط بمجموعة السلوكيات التي تعبر عن القيم السائدة في المجتمع، وتحدد مدى إجادة النوع الاجتماعي للقيام بالدور المنوط إليه [30].

ب– التحديات الثقافية: يعد التعليم بمختلف مستوياته أحد أهم وسائط التنشئة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، ويعد التعليم من أهم القضايا التي تحظى بالإجماع الوطني على أهميته ودوره، وضرورة تطويره والارتفاع بكفاءته لأن موضوعه هو بناء الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها المنشودة وأصبح التعليم من أساسيات العصر الحديث وضرورة من ضروريات التغيير الاجتماعي فارتفاع نسبة الأمية تعد من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي [31].

جـ– التحديات الاقتصادية: إن دخول المرأة في النشاط الاقتصادي ومساهمتها في عملية الإنتاج يدعم تحررها الاقتصادي، وهذا بدوره ينمي لديها الثقة بالنفس والمرأة المنخرطة في النشاط الاقتصادي أكثر قدرة على تولي المناصب القيادية وتولي المسؤوليات، فالمعوقات الاقتصادية تعد عائقا حقيقيا أمام تمكين المرأة وعلى الرغم من أن المرأة العربية حرة من الناحية النظرية في امتلاك أموالها إلا أن الواقع يثبت خضوعها إلى ضغوطات وتقييد من قبل أسرتها أو زوجها في مسألة التصرف بها [32].

ثالثا: صور التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي

لتمكين السياسي عدة صور من بينها المشاركة السياسية واعتماد نظام الحصص الإجبارية.

1- الاهتمام الدولي بتمكين المرأة سياسيا: لقد حظيت مسألة إدماج وتمكين المرأة باهتمام محلي وعالمي واسع، بعدما بدأ المجتمع الدولي يعي حجم التمييز والتهميش الذي يطال المرأة، ومدى الانعكاسات السلبية لذلك على تطور المجتمعات وجاءت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لتترجم هذا الاهتمام من قبيلها الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل بكين الصادر عن المؤتمر العالمي حول المرأة المنعقد بالصين سنة 1995 والذي صادقت عليه 189 دولة. كما أن تقرير الأمين العام الأممي لسنة 2003 حو تنفيذ إعلان الألفية التابع للأمم المتحدة أكد من جانبه على ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجعل الهدف المحدد لعامي 2005و2015 هو القضاء على التفاوت بين الجنسين.

لقد ساوت المواثيق الدولية بين الرجل والمرأة في التمتع بالمشاركة في الحياة السياسية والعامة، كما أقرت هذه المساواة غالبية الدول في دساتيرها وقوانينها الوطنية، وأصبح القانون الدولي لحقوق الإنسان ينظر إلى تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أنها أمور أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين[33]، وفي عام 1945 صدر ميثاق الأمم المتحدة ،كما صدر في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، نصت هاتان الوثيقتان الهامتان على المساواة بين المرأة والرجل إلا أن أول المساواة بين المرأة والرجل إلا أن أول اتفاقية بشأن منح المرأة الحقوق السياسية كانت تلك التي أقرتها منظمة الدول الأمريكية في 1948/5/2 أي قبل صدور الإعلان العالمي بأشهر ودخلت حيز التنفيذ في 1949/4/22.

ومنذ تأسيس الأمم متحدة سنة 1945 سعت جاهدة إلى تنمية المشاركة المتساوية للرجل والمرأة في كل مظاهر التنمية وعلاقات الدولية، وقد وضعت الأمم المتحدة من خلال القرارات والمواثيق المختلفة المعايير الدولية حول حقوق المرأة كما أوجدت الآليات المختلفة لتفعيل ومراقبة تطبيق هذه المعايير عالميا بهدف دمج النوع الاجتماعي في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية [34].

2- التمكين السياسي للمرأة العربية من خلال تعزيز مشاركتها السياسية: لا يتحقق التمكين السياسي المطلوب إلا من تفعيل دور المرأة في مجال المشاركة السياسية.

أ- **مفهوم المشاركة السياسية للمرأة:** أصبحت المشاركة السياسية للمرأة ركيزة أساسية لديمقراطية ولا تمثل غاية بل هدفا ووسيلة، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية ترتكز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم والسعي لتحقيق مصالحه، وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة [35]. وتعرف المشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسية بأنه إعطاء الحق الديمقراطي والدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين والعاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم في المجتمع على أن لا تكون هذه المشاركة قاصرة على إعطاء هذا الحق بالنص عليه في الدستور فقط بل ممارسة فعلية لهذا الحق بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام أي يجب أن تظل المشاركة في إطار ديمقراطي يتسق معها[36]، وعرفها الباحث مختار هراس بأنها :"ما يقوم به المواطنون من أفعال ذات صلة بالترشح و الانتخاب التظاهر وكتابة وتقديم عرائض وبيانات سياسية."[37]، وبعبارة أخري يقصد بالمشاركة السياسية:" تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في عملية صنع القرارات السياسية ".[38]

خصائص المشاركة السياسية: يوجد ثلاث خصائص مشتركة للمشاركة السياسية وهي:

الفعل، ويقصد به الحركة الفعالة والأنشطة الإيجابية للجماهير لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة.

التطوع، ويقصد به أن يقوم المواطنين بعملية المشاركة طوعا واختيارا منهم للمسؤولية ويتنافى مع هذا المعنى أي نوع من أنواع التعبئة التي تسوق الجماهير إلى المشاركة تحت الضغط و الإكراه.

الاختيار، ويعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة[39].

ب- أشكال المشاركة السياسية

هناك صور وأشكال عديدة للمشاركة السياسية ولعل أهمها[40]:

1- التصويت في الانتخابات والذي يجب أن يكون مسبوقا بالتسجيل في اللوائح الانتخابية.
2- المشاركة في الحملات الانتخابية.
3- الاهتمام بمتابعة الأمور السياسية.
4- حضور الندوات والمؤتمرات السياسية.
5- المناقشات السياسية وإبداء الرأي فيها سواء بالموافقة أو بالمعارضة.
6- الانخراط في عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
7- تقلد أو ترشيح لمنصب سياسي أو إداري مهم.

3-نظام الحصة كأداة لتمكين السياسي: يعد نظام الحصة الحل الأنسب لتمكين المرأة سياسيا إلى حين تغيير النظرة السلبية للمجتمع العربي اتجاه المرأة واقتناعهم بكفاءتها وقدرتها السياسية. ويمكن تعريف نظام الكوتا على أنه النظام الانتخابي الذي يخصص حصص معينة في قانون الانتخابات العامة من أجل ضمان حقوق الأقليات للوصول إلى السلطة السياسية، وهو نوع من التدخل الإيجابي للتعجيل بالمساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة وخصوصا التمييز بين الرجل والمرأة[41]، وبهذا يعد هذا التمييز إيجابي ومؤقتا لتعزيز المشاركة السياسية عن طريق تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المنتخبة ويعطي هذا النظام الحق في أن يكون لها نسبة تمثيل في جميع الهياكل الانتخابية تصل إل نسبة تتراوح ما بين 30 إلى 40 كحد أدنى[42].

الاعتبارات المساندة لتطبيق نظام الكوتا في المجالس المنتخبة: إن نظام الحصص هو حل مؤقت حتى إلا حين تغيير نظرة المجتمع السلبية خاصة في المنطقة العربية بجدارة المرأة وإمكانياتها من ولوج العالم السياسي، فهذا النظام يعتبر مرحلة ضرورية في إصلاح وضع المشاركة للنساء في الحقل السياسي وليس هدفا بل أداة لمشاركتها في تولي كافة مستويات القرار الإداري والسياسي[43].

- **اعتبارات العدالة**، فعدد النساء يقترب من النصف إن لم يكن يزيد في بعض الحالات، لذا يرى أنصار هذا الاتجاه أنه ليس من العدالة أن تحرم المرأة من التمثيل في المجالس النيابية على كافة مستوياتها، ولابد من تخصيص حد أدنى من المقاعد للمرأة.

- **اعتبارات تمثيل المصالح**، ينطلق أنصار هذا التصور من فكرة أن للنساء مصالح خاصة تختلف عن الرجال، ومن ثم فمن الضروري أن يكون هناك تمثيل مناسب للنساء داخل الهيئات النيابية حتى يمكن لهن التعبير عن هذه المصالح، وتعبئة التأييد لها والسعي للتوفيق بينها وبين المصالح الأخرى إذا لم يكن ثمة سبيل للوفاء بها.

- **اعتبارات القيمة الرمزية لتمثيل المرأة في المجالس النيابية:** صيانة وتعزيزا لكرامة المرأة، فلا يكفي أن تحقق السياسات العامة، وأن تعبر النساء وتطلعاتهن أو مصالحهن إذا كان هذا التعبير مقبولا وإنما من الضروري أن يبدو عمل هذه المجالس نتيجة لمشاركة المرأة أو لوجودها داخلها، فلا يتفق مع كرامة المرأة أن ينوب عنها آخرون في التعبير عن رغباتها والسعي إلى تحقيقها إذ إن ذلك يوحي بأنها ناقصة المواطنة[44].

رابعا: الإصلاحات السياسية المكرسة من بعض الدول العربية بهدف التمكين السياسي للمرأة

تلتزم مصر بتشجيع المرأة على الوصول إلى المناصب العليا في القطاعين العام والقانوني(المادة11). ويتطلب دستور 2014 حصة نسبتها 25% لتمثيل المرأة في الانتخابات المحلية (المادة 180) وتمكينا كافيا في البرلمان (المادة 180)، ونتيجة لذلك خصص 65 مقعد من مقاعد البرلمان البالغ عددها596 في الانتخابات التشريعية لعام 2015.

وتمنح تونس الرجل والمرأة فرص متساوية للوصول إلى جميع مستويات المسؤولية في أي مجال، كما أقرت ولأول مرة بأهلية المرأة لرئاسة الجمهورية (المادة74)[45]. ولقد أصدرت تونس في أبريل 2011 تونس مرسوما يستلزم تطبيق مبدأ التكافؤ بين المرأة والرجل في قوائم الأحزاب السياسية المقدمة في انتخابات المجلس التأسيسي في يوليو 2011، وفي يناير 2014 أكد الدستور الجديد من خلال المادة 34 على أن حقوق الانتخابات والتصويت والترشح مضمونة وفقا للقانون، وتسعى الدولة إلى ضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كما أنها تلتزم بحماية تمتع المرأة بحقوقها وتضمين توفير فرص متساوية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بتحمل المسؤوليات المتنوعة في جميع المجالات وتتخذ الدولة أيضا التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة (المادة46) وبهذا تعد تونس من نموذجا يقتدى به في دعم قضايا المرأة خاصة في المجال السياسي[46].

أما الجزائر فقد نصت من خلال المادة 36 من تعديل الدستوري لسنة 2016 على أن الدولة تعمل على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. كما تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المسؤوليات، والمادة 35 بدورها أكدت على سعي الدولة لترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظها في المجالس المنتخبة[47]. و لقد صدر القانون عضوي12-03الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وأكدت المادة 2 منه على ضرورة ألا يقل عدد النساء في كل قائمة الترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب أو عدة أحزاب سياسية عن نسب محددة بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطنية تراوح ما بين 20% إلى 35%تتناسب مع عدد المقاعد[48].

وبهذا نلاحظ تحسن مشاركة المرأة العربية في الهيئات التمثيلية بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث احتلت الجزائر وتونس مرتبة رائدة بنسبة 31.6% و28.1% على التوالي من حيث تمثيل المرأة في البرلمان ،وعلى الرغم من التحسن التدريجي الذي تشهده مشاركة المرأة في السلطات التنفيذية السياسية فإنه لاتزال نسبة الوزيرات منخفضة، ففي سبتمبر 2012 بلغ متوسط المشاركات في مجلس الوزراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 8% [49].

خاتمة

في ختام هذا التحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

- التمكين السياسي لن يرقى إلا من خلال النهوض بالوضع الاجتماعي للمرأة ومكافحة الأمية .

- –التمكين السياسي للمرأة في الدول العربية هو تمكين صوري يفتقد لوجود الكفاءات بسبب أن معظم النساء التي يعملن في المجال السياسي معينات أو منخرطات في أحزاب السياسية.
- تطبيق نظام الحصص كنوع من التمييز الايجابي لصالح النساء إلى حين حدوث عملية التغيير الاجتماعي وتقبل تواجد المرأة في أماكن صنع القرار، فتطبيق هذا النظام يستدعي تواصلا في الجهود وتعبئة الرأي العام من منطلق أن مشاركة المرأة هي جوهر التنمية الوطنية الشاملة.
- مازال تمثيل المرأة في المجالس التشريعية منخفضا في الدول العربية بالرغم من الإصلاحات السياسية المختلفة، إلا أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي حققت نسبة 30% .
- الفجوة الكبيرة بين نصوص الدستور والقوانين المنظمة للعمل بالمساواة بين الرجل و المرأة وبين تطبيقها على الأمر الواقع تسبب في ابتعاد المرأة عن مواقع صنع القرار و إلى ضعف مشاركتها السياسية.
- ارتباط معنى الإنجاز بالذكور، وشيوع الأفكار والتقاليد التي تشجع على احتباس المرأة و الخوف المستمر على مستقبلها.
- ربط عمل المرأة بالدور التقليدي لها و متمثل في التزاماتها الأسرية.
- الدور القيادي الفعال للمرأة و تواجدها في مراكز صنع القرار أدى إلى انخفاض معدلات الفساد الإداري.

من أهم الاقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- العمل الجاد والهادف على ضمان معرفة النساء كافة لحقوقهن وتمكينهن من المطالبة بتوفيرها وتعزيزها وممارستهن لها ، ولكي يتحقق هذا الأمر فلابد من تثقيف الجميع أطياف المجتمع بشأن موضوع حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة.
- وضع خطط وبرامج عمل تتابعها الحكومة بانتظام وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لاسيما المنظمات غير الحكومية و الحركات النسوية.
- تغيير المنظومة الثقافية التي كرست الدور التقليدي والصورة النمطية والعمل على دعم الثقافة المساواة وتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف القضاء على التحيزات والعادات وكل الممارسات القائمة على فكرة تفوق أحد الجنسين وذلك من خلال تطوير أداء المؤسسات التربوية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التحرش والعنف السياسي الذي يمارس ضد المرأة في المناصب العامة وتشديد العقوبات المتعلقة بذلك.
- توفير مناخ عمل مناسب لتمكين المرأة من الموازنة بين دورها السياسي و حياتها العائلية.
- المشاركة المرحلية والتدريجية للمرأة في اتخاذ القرار حتى لا يؤثر ذلك على حياتها الأسرية.
- ضرورة توفر لدى المرأة الكفاءة والخبرة الملائمة للإسهامها في المجال السياسي.

الهوامش والمراجع

[1]- الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط03، درا المعرفة، بيروت، لبنان ، 2001، ص 381.

[2]-Oxford lernaer's Pocket dictionary, third édition, oxford university press, 2007, P 95.

[3]- صالح بن راشد بن علي المعمري، استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام، ط01، الانتشار العربي، بيروت لبنان، 2013، ص ص 52/50.

[4]- Parwez Farsan, Administrative corruption in India, corruption and governance in South asia institue, university of Heidelberg, 2007, P 3.

[5]- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الفساد: دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2013، ص8.

[6]- سارة بريكيس ومروان المعشر، عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2017، ص 16. http://www.CarnegieEndowment.org

[7]- نفس المرجع، ص 19.

[8]-عبد العالي حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتورا في القانون العام، جامعة محمد خيضر ببسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 –2013، 45.

[9] - نفس المرجع، ص 46.

[10]- رويدا المعايطة، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص41.

[11]-وسيم حسام الدين أحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية-دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الإجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، 2016، ص16.

[12]- هيام حمدى صابر زهران، واقع آليات الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص27.

[13]- نفس المرجع، ص28.

[14]- محمود حسين الوادي، التمكين الإداري في العصر الحديث، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، 2011، ط1، ص ص 27/21.

[15]- أزروال يوسف، التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، مجلة الأبحاث، المجلد الأول، العدد الأول، 2016، ص29.

[16]- كهينة جربال، التمكين السياسي للمرأة العربية بين الخطاب والممارسة: الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة ماجستير في سياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 29.

[17]- إلياس لهناني وأخرون، التمكين السياسي للمرأة في الجزائر دراسة في الإمكانيات والمعوقات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد السادس، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص89.

[18]- زينب لموشي، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل، مجلة تاريخ العلوم، العدد7 ،2017، ص 134.

[19]- هيام حمدى صابر زهران ، المرجع السابق، ص ص 134/133.

[20]- كهينة جربال، المرجع السابق ، ص38.

[21]– بن رحو سهام، المرأة العربية بين أزمة المشاركة السياسية وحتمية التمكين، مجلة المجلس الدستوري، العدد 07، الجزائر، 2016، ص79.

[22]– غربي أحمد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد التجريبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص ص 98/97

[23]– منظة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)، المرأة العربية في الحياة العامة، القاهرة ، 2017، ص156.

[24]–قائد محمد طربوش، السلطة التشريعية والمرأة في الدول العربية تحليل قانوني مقارن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص205.

[25]– يحيى سليم ملحم، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية لتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر، 2009، الطبعة الثانية، ص ص 319/318.

[26]– مدحت أحمد محمد يوسف غنايم ، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة تأصيلية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، مصر ، 2014، ص46،47.

[27]– محمد سيد فهمي ، مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث،المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية،2012،ص152،153.

[28]– منظة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث (CAWTAR)،المرجع السابق، ص143.

[29]–نبراس المعموري ، المرأة والربيع العربي ،ط1،العربي لنشر والتوزيع، القاهرة،2013،ص60،61.

[30]–– محمد وليد صالح ، العلاقات العامة و التمكين السياسي للمرأة ، الطبعة الأولى ، دار أمجد لنشر و التوزيع ، الأردن، 2015، ص79.

[31]– أنوار محمد مرسى ، المؤسسات و دورها في التنشئة السياسية للمرأة ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لنشر ، مصر ، 2012، ص121.

[32]–– صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية ، مجلة علوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 25، عدد الثاني ، جامعة دمشق، 2009،ص 662.

[33]– ابتسام سامي حميد،الدور البرلماني للمرأة ،ط1،العربي لنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2015،ص74،75.

[34]– ابتسام سامي حميد،المرجع نفسه، ص76.

[35]– دريس نبيل ، المشاركة السياسية بين النظرية و التطبيق ، دار الأمة ، الجزائر،2017، ص5،6.

[36]– تارا عمر محمد ، المشاركة السياسية و تأثيرها في عملية التحول الديمقراطي، دار الكتب القانونية ،مصر،2015،ص 23.

[37]– بوحنية قوي ، عصام بن الشيخ ، جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا –حالة الجزائر–، بوحنية قوي و أخرون في الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية ، ، دار الحامد لنشر و التوزيع ،عمان،ط1، 2015،ص227.

[38]– ناجي عبد النور ، المدخل إلى علم السياسة ، دار العلوم ، عنابة ، 2007، ص119.

[39]– داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002، ص15،16.

[40]– سمير محمد محجوب ، آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ،2017،ص431.

[41]– زينب لموشي ، المرجع السابق ،ص 162

[42]– سمير محمد محجوب ،المرجع نفسه،ص325.

[43]– هوكر جتو شيخة ، دليل تمكين المرأة و الشباب في العملية الانتخابية ، مركز عمان لدراسات ، الأردن، ص79.

[4444]– سمير محمد محجوب ،المرجع نفسه،ص327،326.

[45] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الإدارية،التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية،القاهرة،2017،ص58.

[46]منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)، المرجع السابق،ص143.

[47]– أنظر المادتين 35،36من دستور 1996،المؤرخ في 1996/12/8، ج ر ج ج العدد 76، 1996، المعدل والمتمم.

[48]–أنظر المادة 02 من القانون العضوي 12–03 المتعلق بكيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة المؤرخ في 12 يناير 2012 ، ج ر ج ج المؤرخة في 14 يناير 2012،ص46.

[49]– منظة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)، المرجع السابق،ص19.